جامعـــة زيـــــان عاشـــــــور- الجلفة-
معهد علوم وتقينيات النشاطات البدنية والرياضية
قسم: تدريب رياضي نخبوي
مقياس:القانون التشريع الرياضي / الدكتور. رعاش كمال

من خلال الامتداد التاريخي لنشأة الإنسان نجد أن الممارسة الحياتية والمهنية تأخذ طابعا من الممارسة البدنية من خلال الأعمال اليومية، ومواجهة الطبيعة وبتواتر الزمن أخذت الممارسات البدنية صبغة أكثر تماثل ووضوح من خلال الإطار التنظيمي والأكاديمي، والأهمية الكامنة من البعد النفسي والصحي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وبهذا تباين ظهور الممارسة البدنية والرياضية من رياضات جماعية وفردية بانتشار جماهيري مقتطع النظير.

ويتطور اهتمام المجتمعات الرياضية كان لزاماً تنظيم هاته الرياضات من خلال تحديد قوانين تشرع للمنظومة الرياضية، ومن هنا نستقرء أهمية وقيمة التشريع الرياضي، فهو مجموع النصوص القانونية الخاصة بالمجال الرياضي والمختص بإصدارها السلطة التشريعية والتنفيذية في البلاد كل منها في مجال اختصاصها من أجل تنظيم الرياضي وإعطاء له بعد قانوني.

فالتشريعات الرياضية تعمل على تنظيم الهيئات والمؤسسات العاملة في الحركة الرياضية، ابتداء من الحركة الأولمبية الدولية وانتهاء بالأندية أو المؤسسات والاتحادات المحلية، وأيضا لتنظيم شؤون وقضايا كل الفاعلين في الحركة الرياضية لتلبية قضاياهم وشؤونهم وحقوقهم والحرص على تحديد حدود وصلاحيات كل منهم، ومن ثمّ أداء واجباتهم والالتزام بالضوابط التشريعية، فبدون تشريعات وقوانين تنظيم الرياضة، لا يمكن للحركة الرياضية الاستمرار أو التطور كما أنها تعتمد على ثلاث ركائز الجانب المادي بالإضافة إلى الكفاءات والخبرات سواء كانت إدارية أو فنية أو رياضية وصولا إلى التشريع الذي ينص ويشرع وينظم الإطار العام للجانب المادي والبشري.

فالحركة الرياضية الجزائرية مرت بعدة تحولات كسائر الدول في العالم من حيث التشريع والتنظيم والنتائج انعكاسا لنقاط انعطاف سياسية واقتصادية واجتماعية فهاته المتغيرات أظلت بظلالها على سيرورة وشكل مختلف الرياضات، فالامتداد التاريخي للرياضة الجزائرية مر بعدة مراحل نحاول تقسيمها من حيث التشريعات ومن ثمة انعكاسها من حيث النتائج إلى مراحل:

المرحلة الأولى (قانون الجميعات 1901):

في ظل الاستعمار تميزت الرياضة الجزائرية إلى خضوعها إلى قانون الجمعيات 1901 من حيث الشكل، لكن بدون فعالية، فتميزت هذه المرحلة بمحاربة الاحتلال لكل الممارسات البدنية والرياضية الذي يعد حقا إنسانيا، مما يعكس بشاعة فرنسا في حرمان الجزائر من كل الحقوق الآدمية فالأمر لم يتوقف على الاضطهاد ومحاربة الهوية بل إلى أبسط الأنشطة والممارسات، إلا أن هاته الفترة شهدت تأسيس فريق جبهة التحرير كنشاط رياضي تحرري يعكس القضية الجزائرية، بتكوين منتخب كرة القدم من مجموعة من اللاعبين كرشيد مخلوفي وعبد الحميد كرمالي وزوبا وغيرهم، إلا أنه تعرض لمضايقات من طرف المستعمر، ومضايقته في كل دول العالم، نظرا لإدراكه لأهمية منتخب جبهة التحرير في عكس القضية الجزائرية التحررية والترويج للثورة بالتعريف بمأساة الشعب الجزائري في ظل الاستعمار الفرنسي.

المرحلة الثانية: 1962- 81/76 سنة 1976:

لم تكن الرياضة بعد الاستقلال أولوية نظرا للرهانات السياسية والاقتصادية والاجتماعية من خلال بناء الدولة، حيث بقي العمل بقانون 1901 للجمعيات إلا ما يتعارض مع السيادة الوطنية كما تميزت بالعمل على بناء البنية التحتية الرياضية كمركب 5 جويلية ومحاولة بناء الهيئات والمؤسسات الرياضية.

المرحلة الثالثة: 81/76 – 03/89 (الإصلاح الرياضي):

تميزت هذه المرحلة بما يسمى قانون الإصلاح الرياضي 81/76 كتشريع رياضي عكس التوجه السياسي للجزائر للمعسكر الشرقي، حيث شهدت الرياضة الجزائرية طفرة غير عادية من حيث التنظيم والنتائج، ونذكر على سبيل المثال لا الحصر

نتائج المبهرة في كرة القدم وكرة اليد سواء تعلق الأمر بالمنتخبات أو الأندية، فعرف ما يسمى احتراف الدولة من خلال دعم مؤسسات الدولة للأندية والمنتخبات.

المرحلة الرابعة : (03/89- 10/04):

تميزت هاته المرحلة بعدم رتابة القوانين والتشريعات الرياضية بتعاقب النصوص في المجل الرياضي 90- 31 إلى قانون الجمعيات ثم 95- 09 الخاص بالمنظومة الرياضية ، فـ 96-01 المرسوم الرئاسي، فالجزائر شهدت بعد أحداث أكتوبر 1988تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية أدت إلى انزلاق أمني مما أدخل البلاد في نفق مظلم، مما انعكس على الرياضة بشكل مباشر، فلم تعد لها أولوية.

ونظرا للحالة الاقتصادية والمالية تراجعت الدول بمؤسساتها عن دعم الرياضة كما كان في فترة الإصلاح الرياضي سواء من خلال المؤسسات الكبرى التي دعمت رياضات أو المحلية بالنسبة للأندية الأقسام السفلى وتجلى هذا التراجع في قانون 03/89 مما أضعف قدرات وإمكانيات الهيئات الرياضية أندية واتحادات وجمعيات وما انعكس على الرياضة الجزائرية من حيث التنظيم والنتائج.

كما تميزت هاته الفترة بقوانين وتشريعات ونصوص صورية وشكلية لم يتم ترجمتها وتنفيذها على أرض الواقع مما يعكس غياب القراءة الصحيحة للمناخ الرياضي في الجزائر من جهة وضعف التنفيذ والرقابة من جهة أخرى.

ويعتبر دستور 1996 نقطة انعطاف في التشريعات الجزائرية من خلال نقل المنازعات الرياضية من القضاء العادي إلى القضاء الإداري.

المرحلة الخامسة: (2004 إلى يومنا هذا):

وتميزت بقانون 04-10، وأكثر ما ميز هذا القانون محاولة المواءمة مع التشريعات الدولية من خلال انتقال المنازعات في المجال الرياضي إلى هيئة التحكيم المحلي ومن ثمة التحكيم الدولي فالقضاء الإداري، وجاء هذا القانون امتداد لدستور 1996 تماشيا مع القوانين والتشريعات الدولية لتأكيد على خضوع الهيئات الرياضية الوطنية للقوانين واللوائح الدولية وأما وزارة الشباب والرياضة أضحت تلعب دور الوصاية.

- منذ قانون 03/89 إلى يومنا هذا تعاقبت وتوالت المراسيم والأوامر والتشريعات الرياضية في الجزائر إلّا أن هاته النصوص لم تستطيع النهوض بمستوى مختلف

الرياضات في الجزائر وتراجع النتائج شاهد على ذلك فنجاعة النصوص القانونية لا يعود إلى جودتها بل يحتاج إلى مسببات أخرى، كمدى قراءتها للمناخ العام السياسي والاقتصادي والاجتماعي والرياضي، باعتبارها عوامل أساسية في نجاح الرياضة.
فمن خلال هاته القراءة البسيطة التشريعات الجزائرية عبر الامتداد التاريخي والزمني بالإضافة إلى قراءة أهم التحولات في التشريعات الدولية في مجال الرياضة نحاول إعطاء تصور عام للإطار الذي يمكن للمشرع الجزائري سن قوانين فعالة للنهوض بالرياضة الجزائرية، خاصة بعد التراجع الرهيب لمختلف الرياضات من حيث التنظيم والنتائج، ولعل التشريع الرياضي من أهم المحددات لتنظيم وتأطير المنظومة الرياضية.

1- سن قوانين وتشريعات تعكس المناخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي الجزائري من جهة والتماشي مع التشريعات والقوانين الدولية، فبالرغم من صعوبة هاته المقاربة، إلا أنه لا يمكن من أي حال من الأحوال عدم مراعاة البيئة الحاضنة لتفعيل أي تشريع وضعي، باعتبارها مقوم أساس لنجاحه وفعاليته، ونملك شاهد ومثال حي عن نجاح الإصلاح الرياضي 81/76 نتاجا لفهم واستيعاب المشرع المناخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي، مما أسهم بشكل كبير في النتائج الرياضية المحقق وتكوين إطارات رياضية ذات كفاءة وفعالية، وفي الجانب الآخر يجب الحرص على سن التشريعات وفقا للتشريعات الدولية، فالاتحادات واللجان الأولمبية والمحلية أصبحت تخضع للهيئات الرياضية الدولية، وهاته الأخيرة تمنع التدخل الحكومي المباشر في لوائح سير هاته الاتحادات، وظهر هذا جليا في عدة مناسبات مثل منع النشاط الرياضي والمشاركة إقليميا ودولياً لدولة الكويت.

2- الأداة التنفيذية لتفعيل التشريعات الرياضية من خلال المؤسسات والهيئات الرياضية لاحترام وتفعيل القوانين والتشريعات على مستوى الهواة والنخب، فالقوانين والمراسيم والأوامر قد تكون مجرد حبر على ورق إذا لم يتم العمل بها حتى وإن كان ذات جودة عالية من حيث النصوص.

3- العمل على التنسيق مع الهيئة التشريعية والسلطة التنفيذية والحركة الرياضية لسن التشريعات الرياضية فلا يمكن أن يتدخل إحداها بمعزل عن الآخر.

وفي الأخير يمكن القول أن مشاكل الرياضة الجزائرية متشعبة ومتداخلة منها ما يخص المنظومة الرياضية في حد ذاتها، ومنها ما يخص المناخ السياسي ومنظومة مجتمع بأكمله، فالرياضة مترامية الأطراف مع هيئات ومؤسسات عديدة، وللنهوض بها يحتاج إلى إرادة سياسة ومجتمعية وتدخل النخب والأكاديميين، إلا أن التشريعات الرياضية هي حجرة أساس واللبنة الأولى للوقوف بالرياضة على أرض صلبة.